

## ب/ علاقة علم الاقتصاد السياسي بفروع العلوم الاجتماعية الأخرى.

تشترك فروع العلوم الاجتماعية المتعددة في دراسة سلوك الانسان وتصرفاته المختلفة داخل المجتمع، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة، وعلى اعتبار ان الاقتصاد السياسي هو أحد هذه العلوم الاجتماعية التي حققت قدرا من الاستقلالية بقوانينه ونظرياته، إلا أننا نجد الباحثين الاقتصاديين لا يستغنون عن ما توصلت اليه باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، كل ذلك في سبل اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم.

لهذا سنحاول فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وبين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى.

**ب.1/ الاقتصاد السياسي وعلم السياسة:** يعتبر علم الاقتصاد وعلم السياسة وجهان لعملة واحدة، لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل اليه في مجال علم السياسة، والامر كذلك بالنسبة للباحث السياسي، إن الكثير من الأحداث السياسية اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة، يعود تفسيرها الى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، الحرب الامريكية على العراق...)، كما أن دارسي النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهه أخرى.

**ب.2/ الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ:** يحتاج دارسو الاقتصاد لمعرفة نتائج عمل المؤرخ، أي معرفة الاطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي لتتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة ليكتشف مكامن النقص في اسباب الظاهرة الاقتصادية ليصل في النهاية الى التعميم ويؤسس القانون الاقتصادي.

**ب.3/ الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع:** علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية (السوسيولوجية) في حركتها الكلية، ويشهد المجتمع تحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، فالعادات الاجتماعية تؤثر على اختيارات وسلوكيات الافراد الاجتماعية، فالخمر سلعة لا يتم التعامل بها في المجتمعات المسلمة، عكس ما هو عليه الحال في المجتمعات الغربية.

**ب.4/ الاقتصاد السياسي وعلم النفس:** تظهر العلاقة بين هذين العلمين، من خلال ان الاقتصاد ينطلق من عوامل نفسية تتعلق بالاساس بالأنانية، فالسلوكيات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الاولى، ونشاط الفرد يسعى لتلبية حاجاته، كما ان الظواهر النقدية والتقلبات الوقتية تعود لعوامل نفسية دون ادنى شك.

**ب.5/ الاقتصاد السياسي والديموغرافيا:** الديموغرافيا هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة قضايا السكان، كالهجرة والحركة السكانية، وتحديد النسل ومتوسط العمر وغيرها.. وباعتبار ان الانسان هو الحلقة الاساسية في الانشطة الاقتصادية، فإن للعوامل الديموغرافية تأثير كبير على السلوك الاقتصادي للانسان، مثل القوى العاملة من حيث الكم والكيف وأيضا الحاجات التي يشكل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

**ب.6/ الاقتصاد السياسي والقانون:** يعتبر القانون الاطار التنظيمي لمختلف العلاقات الاجتماعية والسلوكات البشرية، لهذا يعتبر القانون المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، والقوانين ما هي الا ترجمة لواقع البنى الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع، فالمشرع عندما يضع قاعدة قانونية ما، لابد أن يراعي الواقع الاقتصادي والاجاءات تلك القاعدة فارغة من محتواها، ولكل دولة جزء من تشريعاتها القانونية التي تتعلق بالشق الاقتصادي مثل: القانون التجاري، قوانين المالية، قوانين الاستثمار، التأمين....